به التفرع بالحمد وقصره عليه ولانها وان تضمنت جهة التحميد لكن من اقتصر
عليها لا يسمى حامدا عرفا ومن ثم وقع التدافع ظاهرا بين حديثي الابتدا واحتيج
للتوفيق بان البداة اما حقيقية وهي ذكر الشي اولا على الاطلاق او اضافية وهي
ذكره اولا بالاضافة الى شي دون شي وهذه صادقة بذكر الحمد قبل المقصود
بالذات وخص الحقيقي بالبسملة لكونها ذكر الذات والحمد ذكر الوصف فوجب
تقديمها بتقرير ما يندفع به ضرورة امتناع الجمع في المبدا كذا قرره وقد انتدب شيخ
البعض فعزاه لنفسه بعد ما اتى بترديد استبعده واحتمالات غير سديدة
او بان المراد في كل رواية الابتدا باحدهما او بما يقوم مقامه ولو ذكرا اخرا
بقرينة تعبيره تارة بالبسملة واخرى بالحمدلة وطورا بغيرهما فالذي لزم
في دفع الانفكاك منه للابتدا باحد الامور لا بهما معا او بان روايتي البسملة
والحمدلة تعارضتا فتسقط قيداهما كما في غسلات ورجع لمعنى الاعم وهو
اطلاق الذكر والحمد يطلق لاعم من خصوصه الا ترى ان غالب الاعمال
الشرعية لم يشرع الشارع افتتاحها بالحمد بخصوصه كالصلاة والاذان والحج
فدل على انه ليس المراد الا اظهار صفة الكمال وهو حاصل في نحو الصلاة بالتكبير
وفي الحج بالذكر المطلوب عند الاحرام فلا يتوجه ما قيل عموم الاخذ منه
مشكل بظاهر الصلاة والاذان هذا محصول ما هنا من الاجوبة المرضية
للفضلا وثم اجوبة شهيرة وتوجيهات كثيرة مدخولة وقد بينت ما عليها
من نقد ورد في شرح البهجة بما لم يجمعه قبله كتاب ثم الحمد النعت بالجميل
على الجميل اي الفعل الحسن الصادر من المحمود باختياره حقيقة او حكما
على وجه يشعر بتوجيهه الى المنعوت للتعظيم ظاهرا وباطنا بان يقصد
به الثنا التعظيم على وجه التفخيم ولابد لتحقق ماهيته في الوجود من امور
خمسة محمود به ومحمود عليه وحامد ومحمود وما يدل على اتصاف المحمود
بصفة فالاول صفة تظهر اتصاف شي بها على وجه مخصوص ويجب
كونه صفة كمال يدرك العقل السليم القابل لدرك الحقايق حسنها ولو
بدقة نظر او بعلم والمراد بالجميل اعم مما في الواقع او عند الحامد او المحمود بزعم
الحامد فيشمل النعت بنحو ظلم ادعى احدهما حسنه اذ المناط التعظيم وقد وجد
ولا فرق بين كون المحمود به ثبوتيا او سلبيا كما صرح به الامام الرازي ولا بين
كونه من الكمالات المتعدية كانعام وتعليم وتسمى فواضل وغيرها كعلم
وقدرة وحسن وتسمى فضايل ولا بين كونه صدر عن المحمود باختياره او لا
فالوصف بكمال نحو حسن او ذات حمد كما قرره التحرير الدواني والعلامة صدر
الافاضل في حواشي التجريد والمطالع وقال المولى حسن الرومي انه الاشهر وظاهره

نقل

نقل ذلك عن قدما القوم وشهرته بينهم وجزم به المحقق حسن الرومي حيث
قال الحمد يقتضي محمودا به اعم من كونه اختياريا او غيره وبه يمتاز عن الاستهزا
ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح الاعم من كونه انعاما او غيره وبه
يمتاز عن الشكر انتهى لكن نقل الدواني في شرح التهذيب عن البعض وجوب
كون المحمود به اختياريا ثم اختاره موجها بان الجميل صفة الفعل وهو بالاختيار
كما ذكره التفتازاني وايده بانه لم يثبت لغة عموم المحمود به حتى يعرف ذلك
بمحمود عليه فالاصل كون المحمود به فعلا اختياريا مثله وكما لم يسمع الحمد على
صباحة الخد ورشاقة القد لم يسمع الحمد بهما وعدم حمد اللولو كما يمكن كونه
من جهة اشتراط ان المحمود عليه يجب كونه اختياريا فكذا من جهة اشتراط
المحمود به فجعله دليلا على احدهما فقط تحكم وهو والثاني ما يتبع الوصف
الجميل بازايه ويقابله بان بمعنى ان المنعوت لما اتصف به ذكر جميله واظهر
كماله فهو لاجل حصوله له ولولاه لم يتحقق ذلك الوصف فهو كالعلة الباعثة
للواصف على الوصف او هو عليه وقد يكون الشي الواحد محمودا به وعليه
معا كان راى من ينعم او يصلي فاظهر اتصافه بذلك فتلك الصفة
من حيث بعثها على اظهار اتصافه بها محمود عليها ومن حيث اتصافه بها
واظهار كونها محمودا بها ويجب في المحمود عليه كونه كالاول غيره لا يصلح
سببا لاظهار الكمال والمراد اعم مما في ظن الحامد والمحمود على قياس ما سبق
في المحمود به فظاهر كلام الجمهور ان المحمود عليه اعم من كونه فعلا صادرا
من المحمود او كيفية قايمة به لكن في شرح الكشاف للسعد تبعا للرازي
ان المراد فعل الجميل فلا يكفي ان يكون للمحمود دخل في صدوره عن غيره
لا على وجه الفاعلية لانتفا الفعل المشترك اذ التعظيم حينئذ من حيث
تعلق الصفة به لا من حيث كونه فعلا فمعنى قول الشريف يختص الحمد بالفاعل
المختار انه فاعل للمحمود عليه ثم المشهور بين الجمهور ان المحمود عليه يشترط
حصوله من المحمود باختياره حقيقة او حكما فالثنا على صفا اللولو ورشاقة
القد وصباحة الخد مدح لا حمد ولا يشكل بقوله سبحانه عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا لانه من وصف الشي بوصف صاحبه او ان الحمد فيه مجاز
عن المدح ولا بقول الشاعر ارى الصبر محمودا عواقبه وقوله والصبر يحمد
في المواطن كلها لانه كما قال خسرو بمعنى الرضى لمجيئه في اللغة لذلك ايضا
وبتعميم الاختيار دفع الاشكال بثنايه سبحانه على صفاته الذاتية لانها
غير مسبوقة بالاختيار والا لزم حدوثها كما قرر في محله ما ذاك الا ان
الذات لما كانت مستقلة في تحققها من غير مدخلية شي من الاحيان بمعنى انه

Copyright © King Saud University